

الموعودة أصلاً للشعب اليهودي على أساس حقوقه التاريخية ، ولا هي تضم المناطق ذات الأهمية القصوى . ثم أعلنت القرارات أسفها للمقترحات التي قدمتها أقلية اللجنة بشأن الدولة الاتحادية ، فاعتبرتها بمثابة المشروع الرامي لتحويل فلسطين إلى دولة عربية ، ومن المقدر لليهود أن يظلوا أقلية دائمة في مثل تلك الدولة .

كما أقدم المجلس العام على تعيين لجنة سياسية خاصة ، تتألف من ١٧ عضواً ، لتزويد اللجنة التنفيذية بالشورة في جميع المسائل الناشئة عن مناقشة القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة . وحدد قرار المجلس مدة ولاية هذه اللجنة حتى دورة انعقاده التالية ، على أن تعمل مع اللجنة التنفيذية ، ولا يحق لأي من أعضائها إجراء المفاوضات مع أي عضو في الجمعية العامة للأمم المتحدة أو أي مسؤول حكومي . أما تركيب اللجنة السياسية فقد جاء كما يلي : الصهيونيون العموميون (٥ أعضاء) ، الاتحاد العالمي لعمال صهيون (٤) ، المزراحي (٣) ، التحريفيون (٢) ، هاشومر هتسعير (١) ، أهدوت هاعفودا (١) والهجرة الجديدة (١) .

وفيما يتعلق بالهجرة اليهودية غير المشروعة (Haapala) إلى فلسطين ، قرر المجلس العام اعتبار هذه الهجرة « في الظروف الحاضرة عاملاً ذا أهمية أساسية في الكفاح السياسي الذي تخوضه الحركة الصهيونية ضد سياسة الكتاب الأبيض ، وعملاً حيويًا لإنقاذ بقايا إسرائيل » .

أما الإشارة الأولى إلى الوضع المتغير بالنسبة للوكالة اليهودية فقد تضمنها قرار المجلس العام بتفويض اللجنة التنفيذية الصهيونية « لإجراء مباحثات مع الهيئات الملائمة حول تركيب الوكالة اليهودية في ضوء الحقائق الجديدة داخل الحياة اليهودية ... » . وعلى صعيد التنظيم الصهيوني العالمي سجل المجلس ارتياحه للجهود التي تبذلها دائرة التنظيم في سبيل انشاء فدراليات صهيونية ، وطلب إلى هذه الدائرة مواصلة جهودها في الاتجاه المذكور . كما حدد بالتفصيل الصلاحيات التي تتمتع بها تلك الفدراليات ، وشدد على واجب الانضباط لدى أعضاء الفدرالية وضرورة امتثالهم للقرارات الصادرة عن هيئاتها المسؤولة .

وتقول التقارير المرفوعة عام ١٩٥١ ان المؤتمر الصهيوني الثاني والعشرين (١٩٤٦) اتخذ قرارات متعلقة بالناحيتين التنظيمية والتشريعية داخل الحركة الصهيونية . بناء على قرار المؤتمر (رقم ١٣٠) أنشأ المجلس العام في دورة انعقاده الأولى (بازل : ٤٦/١٢/٢٨) لجنتين : لجنة استشارية للتنظيم ، تتألف من ١٣ عضواً (٤ منهم للصهيونيين العموميين ، ٣ للعماليين ، ٢ للمزراحي ، ٢ للمابام ، وواحد لكل من التحريفيين والهجرة الجديدة) ، على أن يحضر اجتماعات هذه اللجنة ممثلون عن الصندوق القومي اليهودي والصندوق التأسيسي لفلسطين ومنظمة النساء الصهيونيات WIZO . ولجنة تشريعية (بناء على قرار المؤتمر رقم ١٣٦) لوضع مقترحات بشأن التعديلات في القوانين والأنظمة الأساسية للمنظمة الصهيونية : دستور المنظمة ، والنظام الداخلي للمؤتمر الصهيوني وقوانين الانتخاب والنظام الداخلي للمجلس الصهيوني العام . فاللجنة الأولى مارست أعمالها تحت رئاسة الياهو دوكين ، عضو اللجنة التنفيذية والمسؤول عن دائرتي التنظيم والاعلام في الوكالة اليهودية . وتداولت بشأن التنظيم الصهيوني في العالم ، لكي تنتهي إلى الموافقة على المشروع الرامي إلى انشاء الفدراليات الصهيونية في البلدان التي لا توجد فيها مثل تلك الفدراليات . أما القضايا التي تبت بصله مباشرة إلى موضوعنا ، فقد عالجتها اللجنة أياها من زاوية « توزيع الوظائف » أو تقسيمها بين الحركة الصهيونية والدولة . والتقارير الصهيونية الرسمية تفيد بان مداولات اللجنة الاستشارية لشؤون التنظيم كانت أساساً لقرارات